مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي "الدول العربية أنموذجاً"
اسم الكاتب: ارجوان يونس حسين الشيخ علي، بشار احمد العراقي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3786
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 135
Sep. 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: AL Sheekh Ali, Arjwan Y. H., AL-Iraqi, Bashar A. (2022)." The impact of exchange rate fluctuations in the banking sector development" Arab Countries as a Model". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*135*), 51 -71 , https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Impact of Financial Openness in Indicators of the Banking Sector Development "Arab Countries as a Model"

Arjwan Y. H. AL Sheekh Ali[1] , Bashar A. AL-Iraqi [2]

[1&2]University of Mosul, College of Administration and Economics, Department of Financial and Banking Sciences – Iraq

Corresponding author: Arjwan Y. H. Al-Sheekh Ali, University of Mosul, College of Administration and Economics, Department of Financial and Banking Sciences – Iraq

arjwanyounis@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175523

Article History: *Received*: 14/9/2021; *Revised*: 1/10/2021; *Accepted* 12/10/2021; *Published*: 1/9/2022.

Abstract

Proceeding from the main and important role played by the banking sector in the process of economic development, as one of the most important direct channels for activating the work of monetary and financing policy and implementing its objectives by achieving consistency and harmony between the macro and micro economy, by mobilizing savings from the financial surplus units and redirecting them to the fiscal deficit units in the form which ensures optimal allocation of resources, the study sought to attempt to reach a diagnosis the mechanism of the impact exchange rate fluctuations on the banking sector development, as well as building a quantitative model capable of estimating and interpreting the nature of the effects that exchange rate fluctuations can exert in the banking sector development in the Arab countries (Algeria, Bahrain, Egypt, Jordan, Kuwait, Lebanon, Morocco, Oman) for the period 1996-2019, adopted the methodology of what is known as pooled regression model (PRM), the fixed effect model (FEM) and the random effect model (REM) based on the Balanced Panel Data, the study found a difference in the impact of exchange rate fluctuations in the four models that express the dimensions of banking sector development, represented by banking depth (BD), expressed by the liquid liabilities index relative to GDP, and banking stability (BS) represented by Z-score index, and access to Banking services (BA), represented by the banking concentration index (the proportion of banking assets held by the top five banks), and banking efficiency (BE), expressed in the interest rate margin index.

Key words:
exchange rate, Banking Sector, Indicators of Banking Sector Development.

ورقة بحثية

أثر تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي "الدول العربية أنموذجا"

ارجوان يونس حسين الشيخ علي١؛ بشار احمد العراقي٢
جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

المؤلف المراسل: ارجوان يونس حسين الشيخ علي ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

arjwanyounis@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175523

تاريخ المقالة: *الاستلام*:١٤/٩/٢٠٢١؛ *التعديل والتنقيح*:١/١٠/٢٠٢١؛ *القبول*:١٢/١٠/٢٠٢١؛ *النشر*: ١/٩/٢٠٢٢.

المستخلص

انطلاقا من الدور الرئيس والهام الذي يقوم به القطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، بوصفه أحد أهم القنوات المباشرة لتفعيل عمل السياسة النقدية والتمويلية وتنفيذ أهدافها عبر تحقيقه التناسق والتناغم بين الاقتصاد الكلي والجزئي، سعت الدراسة إلى محاولة الوصول إلى تشخيص آلية تأثير تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي ، فضلا عن بناء أنموذج كمي قادر على تقدير وتفسير طبيعة التأثيرات التي يمكن أن تمارسه تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي في البلدان العربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان) للفترة ١٩٩٦-٢٠١٩، معتمدة منهجية ما يعرف بأأنموذج الانحدار التجميعي (PRM) وأنموذج الأثر الثابت (FEM) وأنموذج الأثر العشوائي (REM) المستندة إلى البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data)، وتوصلت الدراسة إلى تباين تأثير تقلبات سعر الصرف في النماذج الأربعة المعبرة عن أبعاد تنمية القطاع المصرفي والمتمثلة بالعمق المصرفي (BD) والمعبر عنه بمؤشر المطلوبات السائلة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والاستقرار المصرفي (BS) والمتمثل بمؤشر Z- Score ، والوصول إلى الخدمات المصرفية (BA) والمتمثل بمؤشر التركز المصرفي (نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الخمسة الأولى)، والكفاءة المصرفية (BE)والمعبر عنها بمؤشر هامش سعر الفائدة.

الكلمات الرئيسة

سعر الصرف، القطاع المصرفي، مؤشرات تنمية القطاع المصرفي

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤١)، العدد (١٣٥))،
أيلول ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الشيخ علي،ارجوان يونس حسين، العراقي، بشار احمد (٢٠٢٢). " أثر تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي **"الدول العربية أنموذجا""** ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٥)، ٥١-٧١،

https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يحظى القطاع المصرفي باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما يقوم به من دور رئيس ومهم في الاقتصاد الكلي وتحقيق التوازن المالي، بفعل اتساعه وتنوع أنشطته في توفير حزمة متنوعة من الادوات المالية لتعبئة وتوسيع نطاق الادخار والاستثمار وتأمين القروض اللازمة بتنوع اجالها، وخفض تكلفة التمويل وإدارة المخاطر، وتيسير تدفق السلع والخدمات وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي وارساء قواعد نمو اقتصادي قابل للاستمرار، من هنا فأن رفع مستوى ادائه وتطوره يعد هدفاً رئيسياً هاماً لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية التي تتسم عادة بتجاوز الأهمية النسبية لقطاعاتها المصرفية على اسواقها المالية في تقديم التمويل اللازم للوحدات الاقتصادية، بما يجعل الصفة المميزة لنظمها المالية استنادها على المصارف. وبذلك تهيمن المؤسسات المصرفية على قيادة نظمها المالية في تعبئة المدخرات واعادة تخصيصها إلى الوحدات الاقتصادية التي ترغب بالحصول عليها بصورة غير مباشرة، الامر الذي جعلها تستهدف وبشكل عام تطوير القطاع المصرفي والعمل على رفع كفاءته وتطوره، عبر التركيز على دراسة سعر الصرف بعده أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصادات العالم، إذ يعكس مستوى تعامل القطاع المصرفي ومدى انفتاحه على العالم الخارجي، والذي يمكن أن يؤدي دورا مهما وفاعلاً في دفع القطاع المصرفي باتجاه التنمية والتطور، فنجاح تلك الدول في تحقيق النتائج المرجوة، مرتبط في جزء كبير منه بإصلاح القطاع المصرفي.

يمارس سعر الصرف والذي يمثل قيمة عملة معينة نسبةً إلى العملات الأخرى او العملة المرجعية، وعبر تقلباته التي تشكل مصدرًا مهمًا للمخاطر التي قد تواجهها المؤسسات المصرفية، تأثيراً جوهرياً يمر على القطاع المصرفي عبر قناتين: تتمثل الاولى بالأثر المباشر له: والتي تنشأ عن تغير المركز المالي للمصرف، بسبب تغيرات معدلات الصرف والتي تعتمد على الحجم النسبي لموجوداته ومطلوباته من العملات الاجنبية، فاحتفاظ المصرف بحجم موجودات لعملة معينة أكبر من المطلوبات لذات العملة، يجعله يواجه مخاطر انخفاض سعر الصرف، وعلى النقيض من ذلك عند احتفاظه بمطلوبات من تلك العملة بشكل يفوق موجوداته منها، الأمر الذي يجعل المخاطر تكمن في ارتفاع أسعار الصرف لتلك العملة.(Al-Zubaidi, 2014, 30) ، كما تؤثر أسعار الصرف بشكل مباشر على المصارف التي لديها معاملات وعمليات مقومة بالعملات الأجنبية، والتي يمكن أن ينشأ التعرض لها عن حدوث التغيرات غير المتوقعة في سعر الصرف على التدفقات النقدية المصاحبة للموجودات والمطلوبات المالية المقومة بالعملة الأجنبية، والناجم عن التغير في قيمها.(Ahmed, 2015, 115-120) (Hui& Chattopadhyay, 2016, 75-77) من خلال تغيير قيم موجودات المصرف ومطلوباته، والحسابات الدائنة، والذمم المدينة، والمخزون، والقروض بالعملة الأجنبية، والاستثمارات في البنوك الأجنبية &Elhussein) (Ahmed, 2015, 115-120) Osman, 2019, 15-27)، فضلاً عن تأثيرها على القيمة الحالية لتدفقات الدخل المستقبلية، والتي تمنع المصارف من جني الإيرادات المرجوة من التداول في سوق الصرف الأجنبي بشكل فعال(Osundina et al., 2016, 1-11) ، مما يقلل من ربحيتها، علاوةً على تآكل رؤوس أموالها بسبب الآثار الخطيرة التي يمكن أن تخلفها التقلبات غير المتوقعة في سعر الصرف، وما تولده من عدم الاستقرار المصرفي

(Offiong, 2016, 121-126) وبالتالي تؤثر على قدرة المصارف في إدارة القروض، وما ينجم عنها من ارتفاع مستوى القروض المعدومة (Taiwo&Adesola, 2013, 178-185)(Moyo&Tursoy, 2020, 626-638)، والتي تقود بدورها إلى حدوث التعثر والفشل المصرفي، وبالتالي اعاقة تنمية وتطوير القطاع المصرفي في المديين القصير والطويل (Hajilee& Chen, 2019, 179-191)

وفي المقابل، يشير Elhussein & Osama (2019)،Ahmed (2015) إلى أن المصرف يتعرض لمخاطر أسعار الصرف عند عدم قيامه بالتحوط الكافي، و/او تغطية مركزه المالي، في ظل سيادة حالة من الشك في تقلبات أسعار الصرف المستقبلية، بما يؤثر على قيمة الأدوات المالية، الامر الذي يستدعي لجوءه إلى التحديد المسبق لسعر الصرف، فضلاً عن استخدام أدوات مختلفة لمواجهة مخاطر تلك التقلبات، بما يضمن تحقيق الاستقرار المصرفي والسير به نحو تحقيق متطلبات تطور القطاع المصرفي. (Elhussein& Osman, 2019, 15-27) (Ahmed, 2015, 115-120)

وتتمثل القناة الثانية بالأثر غير المباشر لسعر الصرف على المؤسسات المصرفية: حيث تشير Ahmed (2015) إلى أن تغيرات اسعار الصرف يمكن أن تمرر تأثيراتها على القطاع المصرفي من خلال توليدها لحالة عدم اليقين المستقبلي والتوقعات غير المؤكدة، واحتكاكات السوق، والانحراف عن التوقعات العقلانية، وعدم استقرار بيئة العمل المصرفية، بما يؤثر على مدى قدرة المصارف المحلية على المنافسة الأجنبية، وإدارة سلوك وأداء المودعين والمقترضين.(Ahmed, 2015, 115-120)

وفي اتجاه اخر لتحليل العلاقة بين سعر الصرف وتطور القطاع المصرفي يوضح Frommel& Midilic (2016) أن ارتفاع اسعار الصرف (ارتفاع العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية) يمكن أن يرفع من امكانية اتجاه المؤسسات المصرفية المحلية نحو الاقتراض من المصارف الاجنبية، وبما ينعكس إيجاباً في رفع معدلات التدفقات المالية عبر الحدود، الأمر الذي يحفز المصارف على المزيد من الاقتراض من الأسواق الدولية، وبما يرفع من مستوى اقراضها للأسواق المحلية، ويعزز من دورها في الوساطة المالية بين الأسواق الدولية والمقيمين المحليين، ويصب إيجاباً في تطورها من حيث الحجم والابتكار والتكنولوجيا، وبالتالي يقود إلى رفع مستوى تنمية القطاع المصرفي بمؤسساته وهيكليته. (Frommel& Midilic, 2016, 426-452)

من جانب آخر يرى Babazadeh& Farrokhnejad (2012) وتحت تأثير سلوك المضاربة (speculation)، أن استمرار التوقعات بارتفاع سعر الصرف سيقود إلى إحداث تحركات حادة فيها، بما يولد آثاراً سلبية على الميزانية، والناجم عن نقص السيولة، وتزايد الحالة الضبابية بما يصعب التنبؤ بهامش الربح الإجمالي، والقيمة الحقيقية للموجودات والمطلوبات والدخل والتكاليف المرتبطة بها (Babazadeh& Farrokhnejad, 2012, 70-77)

وضمن الاتجاه السابق نفسه يرى Keshtgar (2020) أن لتقلبات سعر الصرف آثاراً ايجابية على رفع معدلات الاقراض نسبة إلى الودائع المصرفية، نتيجة تأثيرها على موجودات ومطلوبات المصرف، وبالتالي على أدائه، حيث تؤدي تغيرات سعر الصرف إلى زيادة الفجوة المالية وخلق المزيد من مخاطر الائتمان التي تنطوي

عليها تلك الفجوة، وبالتالي يؤدي عدم اليقين في سعر الصرف إلى توسع الائتمان وانخفاض الودائع. (Keshtgar, 2020, 39-56)

- **أهمية الدراسة**

انطلاقا من الدور الرئيس والهام الذي يقوم به القطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، ودوره في توفير الأموال اللازمة لاستثمارات القطاعين العام والخاص في معظم دول العالم ومنها البلدان النامية التي يعد قطاعها المالي مستندا إلى المصارف بشكل أساسي في تمويل الفرص الاستثمارية القائمة والجديدة، فان الاهتمام بدراسة تقلبات سعر الصرف والتي تؤثر في تنمية وتطوير القطاع المصرفي، يعد الاساس الذي تستند اليه اهمية الدراسة.

- **مشكلة الدراسة**

جسدت مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

أ. هل تؤثر تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي؟

ب.كيف يمكن أن تؤثر تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي في الدول العربية للمدة ١٩٩٦-٢٠١٩؟

- **فرضية الدراسة:**

في ضوء ما طرح من أسئلة جسدت مشكلة الدراسة صيغت فرضيات الدراسة الآتية:

أ. تمارس تقلبات سعر الصرف تأثيرات فعالة في تنمية القطاع المصرفي.

ب. يتباين تأثير تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي بتباين أبعاده.

- **أهداف الدراسة**

استنادا إلى مشكلة الدراسة وفرضياتها سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ. تحليل أثر تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي وتشخيص الياتها.

ب. استشراف أنموذج كمي قادر على تقدير وتفسير طبيعة التأثيرات التي يمكن أن تمارسها تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي في الدول العربية للمدة ١٩٩٦-٢٠١٩.

- **منهجية الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام عدد من المناهج العلمية فرضتها طبيعة ومشكلة الدراسة، وتتمثل في الآتي:

أ. استخدام المنهج الوصفي المستند إلى النظريات والدراسات التجريبية التي تناولت موضوع الدراسة بهدف تشخيص تقلبات سعر الصرف المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي.

ب. استخدام الأساليب القياسية الخاصة بالبيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data)، والمتمثلة بمنهجية الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) والأثر الثابت (Fixed Effect Model) والأثر العشوائي (Random Effect Model)، بهدف تقدير واختبار التقلبات في سعر الصرف المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي.

- **حدود الدراسة:**

أ. الحدود المكانية:

تناولت الدراسة عينة من البلدان العربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان)، كونها دولاً تمتلك معدلات متقاربة من التطور والنمو في قطاعاتها المصرفية، وتتسم عادة بتجاوز الأهمية النسبية لقطاعاتها المصرفية على أسواقها المالية.

ب. الحدود الزمانية:

تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة (١٩٩٦-٢٠١٩) نظراً لتوفر بياناتها، فضلاً عن أنها شهدت تطورات مالية واقتصادية على الصعيد الدولي والمحلي.

أولا: الدراسات السابقة ذات العلاقة

لم تكن دراسة تنمية القطاع المصرفي بعيدة عن اهتمام الكتاب الماليين والاقتصاديين، لما يتمتع به هذا القطاع من أثر كبير وهام على اقتصاديات العالم أجمع، فقد تم اجراء العديد من الدراسات والبحوث التي تطرقت لتقلبات سعر الصرف المؤثرة فيه، ومنها

١. دراسة Jayeoba & Olayinka (2016) بعنوان تقلب سعر الصرف وأداء المصارف: دليل من نيجيريا، والتي سعت إلى دراسة تأثير تقلب سعر الصرف على أداء المصارف في نيجيريا وللمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٤، وأكدت نتائج الدراسة وجود تأثير ضئيل لتقلبات أسعار الصرف على ربحية المصارف، مقابل تأثيرها السلبي الكبير على سيولتها، من خلال استخدام أنموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم التجانس (ARCH LM) واختبار هوسمان (Hausman).

٢. دراسة Hajilee & Chen (2019) حول العلاقة بين تقلب سعر الصرف وتطوير القطاع المصرفي: أدلة من الاقتصادات الناشئة، شملت ١٦ دولة ناشئة للمدة ١٩٨٠-٢٠١١، والتي بحثت في تحليل تأثير تقلب سعر الصرف على تنمية القطاع المصرفي، وباستخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك ونمذجة تصحيح الأخطاء، خلصت الدراسة إلى وجود تأثير كبير لتقلبات سعر الصرف على تطوير القطاع المصرفي في المديين القصير والطويل. ويدعم ذلك الارتباط السلبي القوي بين تقلبات سعر الصرف والمطلوبات السائلة، حيث يعيق ارتفاع سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل تنمية القطاع المصرفي في غالبية الاقتصادات الناشئة. فضلاً عن التأثير الكبير للدخل الحقيقي على تطوير القطاع المصرفي في جميع بلدان العينة.

٣. دراسة Elhussein & Osman (2019) تحت عنوان تقلبات أسعار الصرف والأداء المالي للمصارف: أدلة من السودان، التي حاولت معرفة ما إذا كانت التقلبات في سعر الصرف تؤثر على الأداء المالي للمصارف السودانية، وكشف اتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف وأداء المصارف وللمدة ٢٠٠٢-٢٠١٧، من خلال استخدام مجموعة من طرائق تحليل الانحدار، وهي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS)، والانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى التأثير السلبي الضعيف لتقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للمصارف السودانية.

٤. Moyo & Tursoy (2020) بعنوان تأثير التضخم وسعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية في جنوب إفريقيا، شملت أربعة مصارف تجارية كبرى في جنوب إفريقيا وللمدة ٢٠٠٣-٢٠١٩، والتي هدفت إلى دراسة تأثير التضخم وسعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية في جنوب إفريقيا، عبر استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) والعادية الديناميكية (DOLS)، وتوصلت الدراسة إلى العلاقة العكسية بين التضخم والعائد على حقوق الملكية، والعلاقة الضعيفة بين سعر الصرف والعائد على حقوق الملكية.

٥. دراسة Keshtgar et al (2020) في تأثير تقلب سعر الصرف على الأداء المصرفي (حالة إيران)، لعينة مكونة من ١٤ مصرفاً إيرانياً وللمدة ٢٠٠٧-٢٠١٧، التي تحرت عن تأثير تقلب سعر الصرف كعامل محدد لأداء المصارف، وبتطبيق منهجية الانحدار التجميعي والأثر الثابت والأثر العشوائي المستندة إلى البيانات المزدوجة المتوازنة، خلصت الدراسة إلى الأثر الايجابي لتقلب سعر الصرف على أداء القطاع المصرفي معبراً عنه بنسبة الإقراض إلى إجمالي الودائع المصرفية.

ثانيا: الإطار التجريبي

١. منهجية الدراسة التجريبية

في ضوء ما عرضته الأطر النظرية والدراسات التجريبية التي تناولت موضوع الدراسة، ولإثبات فرضيات الدراسة الرئيسة والوصول إلى أهدافها الأساسية، وبهدف صياغة تشخيص كمي لأثر تقلبات سعر الصرف (المتغير المستقل) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي (المتغيرات التابعة) لعينة الدول العربية والمؤلفة من (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان) تم بناء أربعة نماذج قياسية، اهتم الأول بأثر تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الضابطة (الانفتاح المالي، التضخم، سعر الفائدة)على مؤشر العمق في القطاع المصرفي، في حين اختص الثاني بأثرهم في مؤشر استقرار القطاع المصرفي، بينما عُني الثالث بأثر تلك المتغيرات في مؤشر الوصول إلى الخدمات المصرفية، وأخيرا انفرد الرابع بأثرهم في مؤشر الكفاءة المصرفية، وباستخدام ما يعرف بأسلوب البيانات المزدوجة المتوازنة للمدة (١٩٩٦-2019) أصبح عدد المشاهدات (١٩٢) مشاهدة.

أ. اسلوب البيانات المزدوجة:

وهي مجموعة من المشاهدات المتكررة عند مجموعة من الوحدات في فترات زمنية متعددة، وبعبارة أخرى إنها تلك البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في ذات الوقت، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك تلك الوحدة خلال فترة زمنية معينة. (Al-Dabbagh, 2020, 74) (Muati& Belhawisel, 2019, 259-305)

ب. اختبار استقرارية البيانات المزدوجة:

تعد الاستقرارية شرطاً مهما واساسياً يجب أن يتوافر في البيانات المزدوجة من أجل تقدير واختبار العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية، حيث ان فقدانها يؤدي إلى نتائج غير سليمة او الحصول على انحدار زائف لا يمكن الاعتماد على نتائجه كونها مضللة وغير واقعية.

وقد ظهرت العديد من الاختبارات في هذا المضمار، إلا أن أكثرها شيوعاً واستخداماً في الدراسات الاقتصادية والمالية هو اختبار Levin, Lin & Chu(2002) (LLC) ، لذا تم اعتماده بتطبيقه على كل متغير من متغيرات الدراسة (Ali, 2021, 97-110) (Al-Iraqi, 2017, 445-474).

ج. النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

- **أنموذج الانحدار التجميعي:** يعد من أبسط نماذج تحليل البيانات المزدوجة، حيث تكون فيه جميع معلمات الأنموذج ثابتة لجميع الفترات الزمنية، وهو بذلك يهمل تأثير الزمن وتأثير اختلاف الخصائص الفردية في الأنموذج، ويتم تقدير الأنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) . (Eom et al.,2007, 571-587) (Ali, 2021, 97-110) (Al-Jammal, 2012, 266-285)
- **أنموذج الأثر الثابت:** يقصد بمصطلح الأثر الثابت بأن معلمة الأنموذج لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير عبر الزمن، وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، أي الأنموذج يتعامل مع الاثار المقطعية والاثار الزمنية لمجموعات الدول كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية (بين الدول داخل المجموعة) أو الزمنية. ولتقدير أنموذج الأثر الثابت عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV)، كونها تسمح باختلاف المقطع الثابت لكل دولة لاحتوائها على متغيرات وهمية بعدد (N-1) لتمثيل المقاطع وعدد (T-1) لتمثيل الفترات الزمنية، وكما موضح في المعادلة التالية (Al-Iraqi, 2018, 71-104) (Al-Thalabi& Zaalan, 2018, 1-24) (Greene, 2003, 285)
- **أنموذج الأثر العشوائي:** يتعامل هذا الأنموذج مع الآثار المقطعية والآثار الزمنية على أنها معلمات عشوائية وليست معلمات ثابتة، مستندا إلى أن تلك الآثار هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط حسابي مساوٍ للصفر، وبتباين محدد وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي. كما يقوم هذا الأنموذج على افتراض عدم ارتباط الاثار العشوائية بمتغيرات الأنموذج التوضيحي. (Al-Iraqi& Al-Nuaimi, 2018, 104-121) (Baltagi, 2005,36)

د. اختيار الأنموذج المناسب:

بهدف اختيار الأنموذج الأنسب من نماذج البيانات المزدوجة يتم اجراء اختبارين احصائيين ويكون الاختيار عبر مرحلتين: في المرحلة الأولى يتم استخدام اختبارFisher للمفاضلة بين أنموذج الانحدار التجميعي وأنموذج الأثر الثابت في التقدير. فإذا أشارات النتائج إلى أفضلية أنموذج الانحدار التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ، أما في حال أشارت النتائج إلى أفضلية أنموذج الأثر الثابت، ننتقل إلى المرحلة الثانية ونقارن بين أنموذج التأثيرات الثابتة وأنموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار Hausman (Baltagi,2005,13) (Abdali, 2010, 3-52)

٢. مصادر البيانات

بهدف تجنب اختلاف البيانات وتباينها فقد تم الاستناد إلى قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية (Global Financial Development Database) الصادرة عن البنك الدولي (World Bank). وقاعدة بيانات الاقتصاد العالمي (The Global Economy) للوصول إلى بيانات مؤشرات المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات تنمية القطاع المصرفي (العمق، الاستقرار، الكفاءة)، بينما تم الاعتماد على بوابة التنمية العربية للحصول على بيانات مؤشر الوصول

٣. متغيرات الأنموذج:

١. **المتغيرات التابعة (المعتمدة):** تتضمن المتغيرات المعتمدة أو التابعة أربعة مؤشرات مالية، والتي عدت الأكثر استخداما وشيوعاً في البحوث والدراسات التجريبية، حيث يعبر كل مؤشر عن أحد أبعاد تنمية القطاع المصرفي المتمثلة بالعمق والاستقرار والوصول والكفاءة وكما يأتي:

أ. المطلوبات السائلة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (LL):

يعد هذا المؤشر أكثر المقاييس شيوعا واستخداما للتعبير عن عمق القطاع المصرفي. فارتفاع معدلاته عادة ما يعكس قدرة المصارف على جذب المدخرات لفترات طويلة وهو ما يرفع من امكانياتها على الاستثمار وتقديم القروض طويلة الأجل، وهو ما يقود إلى رفع مستويات تنمية القطاع المصرفي (Donia,2012, 2) (Khalaf, 2011, 179-194)

ب. مؤشر Z- Score:

هو مقياس رئيس للتعبير عن حالة الاستقرار المالي التي يتمتع به القطاع المصرفي، ويمتاز بقدرته على قياس المخاطر والنقاط احتمالية تعثر القطاع المصرفي (احتمالية التخلف عن السداد) (Lepetit& Strobel,2013,73–87)(Donia, 2012,17)، إذ إنه كلما ارتفعت قيمة المؤشر زاد الاستقرار المصرفي والعكس صحيح عند تراجع قيم المؤشر واقترابها من الواحد الصحيح وصولا للصفر أو السالب يصبح المصرف في حالة عدم الاستقرار (Al-Khazraji& Al-Araji, 2020, 323-344) .

ج. مؤشر التركز المصرفي (نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الخمسة الأولى) (CO):

تعد هذه النسبة من أهم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن الوصول إلى الخدمات المالية، فارتفاعها انما يعكس حيازة عدد قليل من المؤسسات المالية لنسبة عالية من موارد القطاع المصرفي، بما يؤثر سلبا على المنافسة، وتنوع وربحية الخدمات المالية، واخيراً ضيق شريحة الزبائن المستفيدين من تلك الخدمات بما يصب في تقويض تنمية القطاع المصرفي (The Arab Monetary Fund, 2020, 7) (Bara et al,. 2017, 151)

د. هامش سعر الفائدة (BIM):

ويشير إلى الفرق بين أسعار الفائدة على الإقراض والإيداع المقدم من قبل المصارف. فكلما انخفضت قيمة الهامش، دل ذلك على فعالية أكبر للوساطة المالية (Abu-Alezz, 2020, 29-56) (Amous, 2017, 11) (Shifotoka, 2014, 22)

٢. **المتغيرات المستقلة (التوضيحية):** لتوضيح أثر تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي تجريبيا، واستناداً إلى الطروحات النظرية والدراسات الاقتصادية والمالية التي حاولت تأطير ذلك، تم اعتماد متغير:

أ. **سعر الصرف(EX):** اعتمد سعر الصرف الرسمي كمؤشر معبر عن سعر الصرف بعده المقياس الاكثر شمولا واستخداما من قبل غالبية الدراسات الاقتصادية والمالية.

اضيف اليه متغيران اقتصاديان ضابطان تعدهما الدراسات الاقتصادية والمالية من المتغيرات الاقتصادية الرئيسة المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي بصورة مستقلة من جانب، ومن خلال تأثيرهما على إمكانية استجابة تنمية القطاع المصرفي للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف من جانب آخر، وهما:

ب. **الانفتاح المالي (FDI):** تم الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الانفتاح المالي، الذي من المتوقع ووفقا للعديد من الدراسات التجريبية أن يمارس تأثيرا إيجابيا في تنمية القطاع المصرفي. (Ashraf, 2017, 6-13) (Levine, 2001 ,688)، (Toyin & Toyin, 2016, 93-117)

ت. **التضخم (INF):** بهدف التعبير عن التضخم تم استخدام معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. الذي جاءت معظم الدراسات التجريبية لتؤكد آثاره السلبية الضارة على تنمية القطاع المصرفي وتطوره. (Donia ،2012،31) ، (Gezae ،2015،44) ، (Nouaili et al ،2015 ،410-417)

ج. **سعر الفائدة (R):** من أجل التعبير عن سعر الفائدة تم الاستعانة بسعر الفائدة على الودائع، والذي أكدت العديد من الدراسات التجريبية على أثره الإيجابي في تنمية القطاع المصرفي. (Attia, 2008, 132-145) (Omar& Hammoud, 2008, 93-108) (Ojeaga et al, 2013,8)

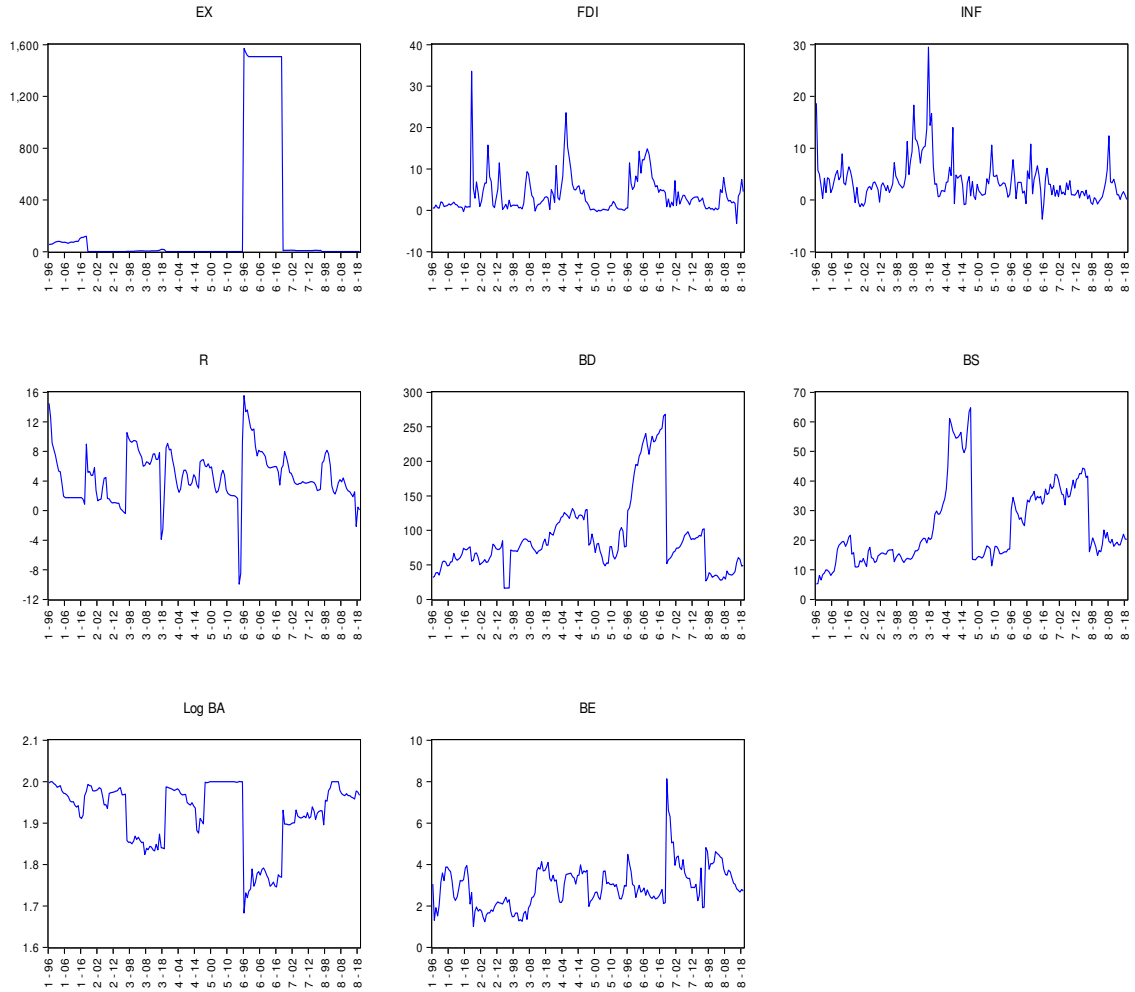
وفقاً لما تقدم يمكن صياغة نماذج التقدير على شكل أربع دوال رياضية يُستند اليها في بناء أربع معادلات قياسية، تختلف في متغيراتها المعتمدة وتتماثل في متغيراتها المستقلة، حيث تعكس المعادلة الأولى أثر سعر الصرف، والانفتاح المالي، والتضخم، وسعر الفائدة في مؤشر العمق المصرفي (BD). في حين تبنى المعادلة الثانية لتبين أثر المتغيرات المستقلة السابقة في مؤشر الاستقرار المصرفي (BS)، أما المعادلة الثالثة فتبنى لتبين أثر المتغيرات نفسها في مؤشر الوصول المصرفي (BA)، وأخيرا تبنى المعادلة الرابعة لتوضح أثر تلك المتغيرات في مؤشر الكفاءة المصرفية (BE) وكما يأتي:

$$BD = F\,(EXG, FDI, INF, R) \ldots\ldots\ldots (1)$$
$$BS = F\,(EXG, FDI, INF, R) \ldots\ldots\ldots (2)$$
$$BA = F\,(EXG, FDI, INF, R) \ldots\ldots\ldots (3)$$
$$BE = F\,(EXG, FDI, INF, R) \ldots\ldots\ldots (4)$$
$$BD = \beta_0 + \beta_1 EXG + \beta_2 FDI + \beta_3 INF + \beta_4 R + \varepsilon_i \ldots\ldots\ldots (1)$$
$$BS = \beta_0 + \beta_1 EXG + \beta_2 FDI + \beta_3 INF + \beta_4 R + \varepsilon_i \ldots\ldots\ldots (2)$$
$$BA = \beta_0 + \beta_1 EXG + \beta_2 FDI + \beta_3 INF + \beta_4 R + \varepsilon_i \ldots\ldots\ldots (3)$$
$$BE = \beta_0 + \beta_1 EXG + \beta_2 FDI + \beta_3 INF + \beta_4 R + \varepsilon_i \ldots\ldots\ldots (4)$$

٤. تقدير النماذج وتحليل النتائج

للوصول إلى نتائج وتقديرات لأثر تقلبات سعر الصرف في تنمية القطاع المصرفي في البلدان العربية للمدة (١٩٩٦-٢٠١٩) تتمتع بكون قيمها غير زائفة او مضللة عبر التأكد من استقرار البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي عكستها الرسوم البيانية في الشكل (١)، والمدعومة بنتائج اختبار Levin-Lin-Chu التي ادرجت في الجدول (١)، والتي اكدت على عدم استقراريه متغيرات الدراسة الا عند الفرق الأول، باستثناء (الانفتاح المالFDI، والتضخمINF، والكفاءة المصرفية EFF) حيث اثبتوا استقرارهم عند المستوى.

الشكل (١)



المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

الجدول (١): نتائج اختبار Levin-Lin-Chu,2002 لاستقراريه بيانات الـ Panel Data لمتغيرات الدراسة

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
EX Prob.	1.2900 0.9015	1.15602 0.8762	1.02214 0.8466	-7.77251 0.0000	-6.71685 0.0000	-4.91947 0.0000
FDI Prob.	-4.3029 0.0000	-4.2571 0.0000	-2.03805 0.0208			
INF Prob.	-3.5562 0.0002	-7.7486 0.0000	-7.30426 0.0000			
R Prob.	-4.3956 0.0000	-2.42250 0.0077	-0.46229 0.3219	-11.2969 0.0000	-7.69350 0.0000	-5.15520 0.0000
BD Prob.	3.3285 0.9996	-2.3348 0.0098	-0.86735 0.1929	-10.4180 0.0000	-9.15625 0.0000	-6.78620 0.0000
BS Prob.	2.1052 0.9824	-1.2369 0.1080	-1.05620 0.1454	-11.8408 0.0000	-9.78159 0.0000	-8.45657 0.0000
Log BA Prob.	0.4522 0.6745	-1.0954 0.1367	-2.52452 0.0058	-14.0900 0.0000	-10.9811 0.0000	-7.86289 0.0000
BE Prob.	-1.720 0.0427	-2.2718 0.0115	-3.5868 0.0002			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

بناءً على ما تقدم من معطيات، وباعتماد نتائج اختبار Chow-Test (١٩٦٠) التي عرضت في الجدول (٢)، تبين قبول فرضية العدم وعد أنموذج الأثر الثابت (FEM) أكثر ملاءمة وأفضلية مقارنة بأنموذج الانحدار التجميعي (PRM) في تحليل البيانات المزدوجة (Panel Data) في النماذج الاربعة.

جدول (٢): اختبار Chow-Test للنماذج الاربعة

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
اختبار Chow-Test لأنموذج العمق المصرفي (BD)			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	56.229421	(7,180)	0.0000
Cross-section Chi-square	222.525274	7	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الاستقرار المصرفي (BS)			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	127.358206	(7,180)	0.0000
Cross-section Chi-square	342.502062	7	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الوصول المصرفي (BA)			
Effects Test	Statistic	d.f.	

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
Cross-section F	117.429351	(7,180)	0.0000
Cross-section Chi-square	329.625961	7	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الكفاءة المصرفية (BE)			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	20.347817	(7,180)	0.0000
Cross-section Chi-square	111.925220	7	0.0000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

وباعتماد اختبار Hausman للمفاضلة بين نتائج التقدير المستندة إلى أنموذج (FEM) مع نتائج أنموذج (REM) للنماذج الاربعة، والمثبتة نتائجه في الجدول (٣)، تبين قبول فرضية العدم والتي تعكس اتساق النتائج المقدرة وفقا لمنهجية (FEM) في نماذج الدراسة، باستثناء أنموذج الوصول، إذ تم تبني الفرضية البديلة واعتماد النتائج المقدرة وفقا لمنهجية (REM) فيه.

الجدول (٣): اختبار Hausman للنماذج الاربعة

Correlated Random Effects - Hausman Test **Equation: Untitled** **Test cross-section random effects**			
اختبار Hausman لأنموذج العمق المصرفي (BD)			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	12.660771	4	0.0131
اختبار Hausman لأنموذج الاستقرار المصرفي (BS)			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	29.104490	4	0.0000
اختبار Hausman لأنموذج الوصول المصرفي (BA)			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	4.656078	4	0.3244
اختبار Hausman لأنموذج الكفاءة المصرفية (BE)			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	139.905077	4	0.0000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

بناء على ما تقدم من معطيات وما سبق من اختبارات للعديد من النماذج في تقدير أثر تقلبات سعر الصرف (EX) والمتغيرات الضابطة (الانفتاح المالي FDI، والتضخم INF، وسعر الفائدة R) في مؤشرات تنمية القطاع

المصرفي المعبر عنها في الأنموذج الأول بالمطلوبات السائلة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(LL) ، وفي الأنموذج الثاني بZ-Score ، وفي الأنموذج الثالث بمؤشر التركز المصرفي (نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الخمسة الأولى) (CO)، وفي الأنموذج الرابع بهامش سعر الفائدة (BE)، والمدرجة نتائجها في الجدول (٤)

الجدول (٤): أثر تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الضابطة في أبعاد تنمية القطاع المصرفي

Method: Panel least squares (Cross-section random effects) **Sample: 1996 2019** **Periods included: 24** **Cross-sections included:8** **Total panel (balanced) observations: 192**				
الأنموذج الأول **أثر تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الضابطة في العمق المصرفي (BD)**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-0.337912	0.143389	-2.356612	0.0195
INF	-0.728371	0.367769	-1.980513	0.0492
R	-3.155013	0.405039	-7.789401	0.0000
C	174.5007	28.99361	6.01859	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.918357	F-statistic		203.5967
Adjusted R-squared	0.913846	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.475160			
الأنموذج الثاني **أثر تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الضابطة في الاستقرار المصرفي (BS)**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.121109	0.048396	2.502462	0.0132
INF	0.281378	0.122832	2.290757	0.0231
C	-0.867049	9.726197	-0.089146	0.9291
Weighted Statistics				
R-squared	0.838929	F-statistic		105.3263
Adjusted R-squared	0.830964	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.231273			
الأنموذج الثالث **أثر تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الضابطة في الوصول المصرفي (BA)**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Log EX	-0.050703	0.018294	-2.771554	0.0062
Log FDI	0.023158	0.010213	2.267529	0.0245
C	1.936742	0.014514	133.4437	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.932863	F-statistic		280.9859

Method: Panel least squares (Cross-section random effects) **Sample: 1996 2019** **Periods included: 24** **Cross-sections included:8** **Total panel (balanced) observations: 192**				
Adjusted R-squared	0.929543	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.481600			
الأنموذج الرابع **أثر تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الضابطة في الكفاءة المصرفية (BE)**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.025371	0.006840	3.708956	0.0003
INF	0.055312	0.017361	3.185950	0.0017
C	-2.339148	1.374717	-1.701548	0.0905
Weighted Statistics				
R-squared	0.445905	F-statistic		16.27372
Adjusted R-squared	0.418505	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.399818			

يمكن ملاحظة ما يأتي:

١. أظهر سعر الصرف تأثيره المعنوي في النماذج الأربعة لتنمية القطاع المصرفي. إذ توافق أثره الإيجابي في مؤشر كل من (الاستقرار، والكفاءة المصرفية) مع النظرية الاقتصادية وبمعاملات بلغت (0.121109)، (0.025371) على التوالي، مقابل أثره السلبي في مؤشري (العمق، والوصول المصرفي) والذي جاء مناقضاً للنظرية الاقتصادية وبمعامل (0.337912) لمؤشر العمق، ومعامل مرونة (0.050703) لمؤشر الوصول، إذ إن ارتفاع سعر الصرف سيقود الأفراد إلى سحب ودائعهم من المصارف لأغراض المضاربة في سوق الصرف الأجنبي، (Keshtgar, 2020, 39-56) بما يولد اثاراً سلبية على الميزانية، والناجم عن نقص السيولة، وتزايد الحالة الضبابية بما يصعب التنبؤ بهامش الربح الإجمالي، والقيمة الحقيقية للموجودات والمطلوبات والدخل والتكاليف المرتبطة بها(Babazadeh& Farrokhnejad, 2012, 70-77) ، وبالتالي الحد من تنمية وتطوير القطاع المصرفي.

٢. توافق الأثر السلبي للتضخم في مؤشر العمق المصرفي مع النظرية الاقتصادية وبمعامل (0.728371)، مقابل أثره الإيجابي في مؤشر كل من (الاستقرار والكفاءة المصرفية)، والمتناقض مع النظرية الاقتصادية وبمعامل (0.281378) (0.055312) على التوالي، ويعود سبب ذلك إلى أن ارتفاع معدلات التضخم قد يدفع بالوحدات الاقتصادية إلى زيادة مقدار مدخراتهم النقدية، عبر سعيهم إلى الحفاظ على المستوى المستهدف لثروتهم أو موجوداتهم السائلة نسبة إلى دخولهم، فضلاً عن لجوئهم وبهدف التحوط ضد مخاطر التضخم إلى القطاع المصرفي لإيداع اموالهم، والحصول على عوائد تتمثل بأسعار الفائدة التي ترتفع تزامناً مع ارتفاع مستوياته (Duran & Duran, 2017, 908-919).

٣. توافق الأثر الإيجابي للانفتاح المالي في مؤشر الوصول المصرفي مع النظرية الاقتصادية وبمعامل مرونة (0.023158)، في حين جاء الأثر السلبي لسعر الفائدة في مؤشر العمق المصرفي مناقضاً للنظرية الاقتصادية وبمعامل (3.155013)، وربما يعود ذلك إلى أن الارتفاع في سعر الفائدة يجعل المستثمرين أكثر حساسية لفروق العائد على الموجودات المختلفة وفي ظل عدم تدخل السلطات النقدية سيؤدي ذلك إلى قيام المودعين بسحب أموالهم من المصارف(Youssef, 2020, 1155-1176) بما ينعكس سلباً على قدرة المصارف في الحصول على أموال سائلة، ومن ثم تقديمها إلى مختلف الوحدات الاقتصادية في شكل قروض وسلف (Gezae, 2015, 44)

٤. فشل المتغيرين المتمثلين (بالانفتاح المالي، وسعر الفائدة) في إثبات تأثيرهما المعنوي في أنموذجي (الاستقرار المصرفي BS، والكفاءة الصرفية)، كما فشل كل من (التضخم، وسعر الفائدة) في اثبات معنويتهما في أنموذج (الوصول)، فضلا عن عدم معنوية دخول الانفتاح المالي في أنموذج العمق المصرفي، وربما يعود كل ذلك إلى الطبيعة الخاصة بالبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية للبلدان العربية مقارنة ببلدان العالم الأخرى، حيث تؤدي مثل هكذا عوامل عشوائية غير قابلة للقياس إلى فقدان بعض المتغيرات الاقتصادية تأثيرها المعنوي الذي من المقرر وبحسب المنطق الاقتصادي أن تمارسه في تنمية القطاع المصرفي.

٥. أسهم التغير في سعر الصرف والمتغيرات الضابطة (الانفتاح المالي، التضخم، سعر الفائدة) بتفسير ما مقداره 91.3846% ,83.0964% ,92.9543%, 41.8505% على التوالي من التغيرات في الحاصلة في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي.

ثالثا: الخاتمة

شهد القطاع المصرفي العربي تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لتحريره واصلاحه الا انه مازال يواجه عددا من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة في العمل المصرفي الدولي، الامر الذي استدعى دراسة وتشخيص تقلبات سعر الصرف المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي والتي شكلت الهدف الرئيسي الذي سعت الدراسة إلى تحقيقه، مستخدمة الأبعاد الأربعة لتنمية القطاع المصرفي (العمق BD، الاستقرار BS، الوصول BA، الكفاءة BE) في البلدان العربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان) وللمدة (١٩٩٦-٢٠١٩)، كنماذج لأثبات ذلك، وباستخدام منهجية البيانات المزدوجة المتوازنة لكل أنموذج من النماذج الأربعة تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات والمتمثلة بالاتي :

أ. الاستنتاجات:

١. مثل سعر الصرف المرآة التي عكست مستوى تعامل القطاع المصرفي وانفتاحه على العالم الخارجي بعده أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصادات العالم، إلا أن عدم استقراره انعكس في تباين تأثيره على مؤشرات

تنمية القطاع المصرفي، حيث أظهر تأثيراً سلبياً في أنموذجي العمق والوصول المصرفي، مقابل أثره الإيجابي في أنموذجي الاستقرار والكفاءة المصرفية.

٢. يعد الانفتاح المالي أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي، حيث أظهرت النتائج معنوية تأثيره في مؤشر العمق المصرفي.

٣. لقد كان لتباين تأثير معدلات التضخم ما بين الإيجابي والسلبي سبباً في دفع بعض مؤشرات تنمية القطاع المصرفي بعيداً عن تحقيق مستويات نموه وتطوره في دول العينة، يعود سبب ذلك نتيجة للتباين في مستوى تطبيق السياسات الاقتصادية الداعمة لاستهدافه والحفاظ عليه ضمن الحدود المقبولة، بما يؤدي إلى التهاون وإحداث الآثار الضارة الناجمة عن الارتفاع المضطرد في معدلاته.

٤. شكلت التغييرات في سعر الفائدة أحد المحددات لتنمية القطاع المصرفي، حيث أظهرت آثاراً سلبية على مستويات تنميته في أنموذج العمق المصرفي في بلدان العينة، وربما يعود الأثر السلبي لها، إلى أن تحديد اسعار الفائدة في البلدان العربية لا يعتمد على قوى العرض والطلب، بل يتم عن طريق البنك المركزي من خلال تدخله في تحديد حركة أسعار الفائدة وفقاً لأهداف معينة واستخدامها كآلية للتأثير على الوضع الاقتصادي.

ب. **المقترحات:**

١. وضع إستراتيجية محددة للتحسين التدريجي لسعر الصرف وبما يضمن استقراره تجاه الدولار الامريكي في البلدان عينة الدراسة، بما يعزز وجود بيئة داعمة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي وحسن سيره نحو تحقيق مقتضيات تنميته وتطوره.

٢. العمل على تبني السياسات التحررية الداعمة للأثر الايجابي للانفتاح المالي في تنمية القطاع المصرفي، من خلال توفير البيئة المناسبة له، فضلاً عن جذب وتشجيع المستثمرين الأجانب عبر منحهم حوافز كالامتيازات الجمركية والإعفاءات الضريبية، بما يعزز الأثر الايجابي لتزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية القطاع المصرفي.

٣. المحافظة على مستويات متدنية من التضخم والتي تدعم وتحفز وعلى المدى الطويل من النشاط الاقتصادي عامة والقطاع المصرفي خاصة.

٤. تحرير أسعار الفائدة وعدم التدخل في عملية تخصيص التسهيلات الائتمانية، وترك الأمر برمته إلى المصارف وفقاً للمعايير المصرفية المعمول بها والتخلي عن سياسات الكبح المالي والتي لها عظيم الأثر في صد القطاع المصرفي نحو تحقيق مستويات تنميته المنشودة.

References

Abdali, Abed bin Abed, 2010, Determinants of intra-trade in Islamic countries using the panel analysis method ،Islamic economic studies ،Saudi Arabia, 1 (16): 3-52.

Abu-Alezz, Nahla Ahmed, 2020 ،Assessing the performance of the financial sector in Africa ،*Journal of the College of Economics and Political Science*, 21(2): 29-56.

Ahmed, Leyla, 2015, The Effect of Foreign Exchange Exposure on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, *International Journal of Scientific and Research Publications*, 5(11): 115-120.

Al-Dabbagh, Nawar Kanaan, 2020 ،Measuring the impact of some financial and qualitative variables on the financial sector, an analytical study of the countries of the Gulf Cooperation Council for the period 2005-2017, Master's thesis, University of Mosul, College of Administration and Economics, Iraq.

Ali, Emad Eddin Ibrahim, 2021 ،Using Time Series Models (Data Panel) In Determining the Most Important Factors of Economic Growth in the Arab Countries*, The Arab Journal of Management*, 2(43), 97-110.

Al-Iraqi, Bashar ،2017 ،The impact of fluctuations in money supply on stock prices :Developing a model for the capital markets in the Gulf Cooperation Council countries ،*The Arab Journal of Administrative Sciences*, 3(24),445-474.

Al – Iraqi Basher, 2018, factors specified for returns Version cash in a Countries Arabic *magazine development and Economic Policies*, 1(20): 71-104.

Al-Iraqi ،Bashar Ahmed, Al-Nuaimi, Zahra Ahmed ،2018 ،Financial Inclusion and its Impact on Enhancing Financial Stability in Arab Countries, Cihan University - Erbil Scientific Journal, 2: 104-121.

Al-Jammal, Zakaria Yahya, 2012 ،Model Selection in Fixed and Random Longitudinal Data Models ،*Iraqi Journal of Statistical Sciences,*21: 266-285.

Al-Khazraji, Soraya Abdel Rahim Ali, Al-Araji, Sabyan Tariq Saeed, 2020, Economic Measurement of the Impact of Financial Inclusion on Banking Stability in Iraq ،*Journal of Economic and Administrative Sciences,*26(119): 323-344.

Al-Thalabi, Sahera Hussein Zain, Zaalan, Raysan Abdel-Imam, 2018, the impact of exports on the economic growth of the Gulf Cooperation Council countries for the period (1990-2014) - an empirical study ،*Journal of Administrative and Economic Sciences*: 1-29.

Al-Zubaidi, Salim Rashid Abboud, 2014, The impact of the exchange rate on the general indicators of stock prices - an applied study in the Iraqi stock market for the period (2005-2011), Master's thesis, University of Karbala, College

of Administration and Economics, Department of Banking and Financial Sciences, Iraq.

Amous ، Abeer , 2017, The Impact of Development in the Palestinian Financial System on Economic Growth in Palestine (2008-2015 (Palestinian Monetary Authority, Research and Monetary Policy Department.

Ashraf, Badar Nadeem, 2017, Trade and financial openness: impact on bank development of emerging economies, *Research in International Business and Finance*: 1-64.

Attia, Mahdi, 2008, The Impact of Interest Rate Changes on Banking Activity, An Applied Study in Rafidain Bank for the Years (1997-2002) ،*Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences*, 10(2): 132-145.

Babazadeh, Mohammad, Farrokhnejad, Farshid, 2012, Effects of Short-run and Long-run Changes in Foreign Exchange Rates on Banks' Profit, *International Journal of Business and Management*, 7(17): 70-77.

Baltagi, Badi H, 2005, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed, John Wiley & Sons, Ltd, USA.

Bara, Alex, le Roux, Pierre Mugano, Gift, 2017, Bank concentration, country income and financial development in Sadc, *Southern African Business Review*, 21: 150-176.

Donia, Lamia, 2012, Determinants of Banking Sector Development in emerging economies: panel estimation, Master Thesis, School of Business, The American University in Cairo.

Duran, Tunakan & Duran, Bengü, 2017, the effects of macroeconomic factors on Banking Sector total deposits: evidencing turkey, *The Journal of International Social Research*,10(51):908-919.

Elhussein, Nawal Hussein Abbas, Osama, Osman Eltayeb Elfaki, 2019, Exchange Rate fluctuations and Financial Performance of Banks: Evidence from Sudan, *International Journal of Economics and Finance*, 11(12): 15-27.

Eom, Tae Ho, Lee, Sock Hwan, Xu, Hua,2007, Introduction to Panel Data Analysis: Concepts and Practices, Ganesan, 571-587.

Frommel, Michael, Midilic, Murat, 2016, The Role of the Real Exchange Rate in Credit Growth in Central and Eastern European Countries: A Bank-Level Analysis, *Finance a ever-Czech Journal of Economics and Finance*, 66(5), 426-452.

Gezae, Abreha, 2015, Determinants of Banking Sector Development in Ethiopia, Master Thesis, Addis Ababa University, Ethiopia

Greene, William H., 2002, Econometric Analysis, 5th ed, New York University.

Hajilee, Massomeh, Chen, Chien-Ping, 2019, The Relationship Between Exchange Rate Volatility and Banking Sector Development: Time-Series Evidence from Emerging Economies, *The Journal of Developing Areas*, 53(2): 179-191.

Hui, Ranjan Kumar, Chattopadhyay, Ratna, 2016, Impact of Exchange Rate on Bank's Balance Sheet, *Anveshana's International Journal of Resarch in regional Studies, Law, Social Sciences, Journalism and Management Practices,* 1(10): 75-77.

Keshtgar, Nafiseh, Pahlavani, Mosayeb, Mirjalili, Seyed Hossein, 2020, The Impact of Exchange Rate volatility on Banking Performance (case of Iran), *International Journal of Business and Development Studies*, 12(1): 39-56.

Khalaf, Ammar Hamad, 2011 ،Measuring the Impact of the Development of the Banking System on Economic Growth in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, 17 (64), 179-194.

Lepetit, Laetitia, Strobel, Frank, 2013, Bank insolvency risk and time-varying Z-score measures, *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money*, 25: 73–87.

Levine, Ross,2001, International Financial Liberalization and Economic Growth, 9(4) : 688-702.

Moyo, Delani, Turso, Turgut, 2020, Impact of Inflation and Exchange Rate on the Financial Performance of Commercial Banks in South Africa, *Journal of Applied Economic Sciences*, 3(69): 626-638.

Muati, Safa Abdullah ،Belhawisel ،Mohamed Ahmed Salem, 2019, Using panel data analysis in modeling the relationship of fluctuations in foreign trade variables to economic growth in Yemen for the period (2006-2013) ،*Al Rayan Journal for Humanities and Applied Sciences,*1(2), 259-305.

Offiong, Amenawo I, Riman, Hodo B, Akpan, Emmanuel S, 2016, Foreign exchange fluctuations and commercial banks profitability in Nigeria, 7(18): 121-126.

Ojeaga, Paul, Ojeaga, Daniel, Odejimi, Deborah O., 2013, The Impact of Interest Rate on Bank Deposits Evidence from the Nigerian Banking Sector, MPRA Paper, 53238.

Omar, Riyadh Raouf, Hammoud Anis Awwad, 2008, analyzing and measuring the impact of the interest rate and other variables on the efficiency of banking performance, Al-Rasheed Bank, an applied case ،*Journal of Baghdad College of Economic Sciences*,16, 93-108.

Osundina, j. Ademola, Jayeoba, O. Olamide, Olayinka I. Moses, Kemisola, Osundina C, 2016, Exchange Rate Volatility and Banks Performance: Evidence from Nigeria, *International Journal of Economics and Business Management,* 2(4): 1-11.

Taiwo, Owoeye, Adesola, Ogunmakin Adeduro, 2013, Exchange Rate Volatility and Bank Performance in Nigeria, *Asian Economic and Financial Review*, 3(2):178-185.

The Arab Monetary Fund, 2020, the impact of concentration in the banking sector on financial stability) the experience of the Hashemite (Kingdom of Jordan).

Shifotoka, Maria Ndapewa, 2014, An Analysis of Macroeconomic Determinants of Banking Sector Development in Namibia, Master Thesis, The University of Namibia.

Youssef, Ahmed Mohamed Mohamed 2020 ،The impact of the exchange rate, interest rate and inflation on the behavior of deposits in the Egyptian money market ،*The Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies* 11(3):1155−1176.